

بعدها. وشرطُ المخرجِ منه اختصاصٌ، والمخرجِ نصفه فدونه واختصاصٌ. والاسم بعد «إلا» إن فرغ له العاملُ فعلى حسبه، وإلا. وحذفَ المعمولُ فالنصبُ، أولاً والكلامُ موجبٌ فالأفصحُ النصبُ. ويجوزُ إتباعه، أو منفيٌ لفظاً ومعنى، والاسمُ منصوبٌ «بلا»، فالأفصحُ النصبُ، أو رفعه بدلاً ثم النعتُ على اللفظ، ثم على الموضع، أو مجرورٌ بباء، أو «من» الزائدة، فالأفصحُ النصبُ، أو إتباعه بدلاً على الموضع. فإن كان منصوباً نصب أو مرفوعاً رُفِع، ودونها النعتُ على اللفظ، فيجرّ، أو على الموضع، فيرفع، أو يُنصب على حسبه، أو معمولٌ لا لما ذكر، فالأفصحُ البَدَلُ، ثم النصبُ استثناءً، ثم النعتُ. ويجوزُ تقديمه على مستثنى منه لا أولَ الكلام، فيُنصب، وقلَّ جعله على حسبِ العامل، وإبدالاً ما بعده منه، وعلى صفتِه فكحالة لو تأخر، إلا أن الوصفَ يحسنُ. [٢٤ ظ] وإذا تكررت، وهي الأولى، فإبدالاً، أولاً وعُطِفَتْ فمُسْتَثْنَاةٌ منه تابعةٌ له، أولاً، ولم يكن استثناءً، ولم يُفرِّغْ عاملٌ، واستثنيت مما استثنى منه الأولى، وتأخرت عن مستثنى منه، فالواحدُ كما لو انفرد، أو تقدّمت فالنصبُ، أو فرّغَ فالواحدُ على حسبه، أو أمكنَ فالآخرُ مُسْتثنىٌ مما قبله، وكذلك إلى الأولى، وهو كما لو انفرد. وما عدَا الواحدَ، والأولُ^(١) منصوبٌ، والمنقطعُ بعد «إلا» إن توجّهَ عليه العاملُ، فالحِجَازُ تنصبُ، وتتمُّ كالتَّصِيلِ، أولاً، فالنصبُ. و«غيرٌ» في الإعرابِ كالإسمِ بعدَ «إلا»، إلا أن تابعَ ما بعدها يُجرّ على اللفظِ، أو يُعربُ كـ «غيرٍ».

(١) وردت في الأصل بالنصب، والضم عن نسخة باريس.